



YEKİTİ

الوحدة

" هذا وقد رأت اللجنة العليا ضرورة الاستمرار في التواصل مع القوى الوطنية والديمقراطية في البلاد وتكثيف اللقاءات والحوارات معها بهدف طرح المعاناة الكردية وتصحيح الصورة المشوهة للقضية الكردية التي رسمتها الجهات الشوفينية في هذه الساحة الوطنية ". عن بلاغ اللجنة العليا للتحالف - أواسط أيلول

النضال من أجل :

- * رفع الاضطهاد القومي عن كاهل الشعب الكردي في سوريا .
- * الحريات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان .
- * الحقوق القومية المشروعة لشعبنا الكردي في إطار وحدة البلاد .

الجريدة المركزية لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكي تي) - العدد (١٣٤) - أيلول ٢٠٠٤م - ٢٦١٦ك الثمن ٥١٥س

الإصلاح حاجة داخلية ومطلب وطني

وأبنائه، تبقى المراهنة عليه نوعاً من العبث والالتفاف.

فالتغيير المنشود يجب أن ينطلق من الإصلاح السياسي الذي يعني الإقرار بالتعددية، أي قبول الآخر، وتوثيق هذا الإقرار في الدستور الذي يجب تبديل بنوده المعيقة للتطور، ومنها المادة الثامنة التي تبيح لحزب البعث احتكار قيادة الدولة والمجتمع . وعلى هذا الأساس، فإن ما تقوم به الدولة من تعديل لبعض المراسيم والقوانين التي لم تعد تناسب إيقاع العصر، أو أنها لم تعد تتفق مع متطلبات السياسة الخارجية أو التعهدات الدولية ومنها المتعلقة بشروط الانضمام للشراكة الأوروبية المتوسطية، لن يكون بديلاً لمتطلبات الإصلاح الحقيقية، لأن ذلك يندرج في إطار ما هو مطلوب خارجياً، في حين أن الإصلاح بات حاجة داخلية ملحة، تشتد الدعوة إلى إجرائه، ليس فقط لأنه يحصن البلاد في وجه مختلف أشكال التحدي، بل لأنه مطلب وطني يحتاجه الإنسان السوري كحق طبيعي لمواصلة دوره في البناء والتقدم والعطاء .

بين الحين والآخر، يعبر البعض من قيادات حزب البعث ومسؤولي الدولة عن عدم استعدادهم للقيام بإصلاح حقيقي بحجج واعتبارات تتخذ أشكالاً وطنية، تدور بعضها حول أمن الوطن والأخطار الخارجية وتتعلق أخرى بالظروف الإقليمية . ومن أجل ذلك، يتم تكريس مفاهيم خاطئة عن الإصلاح وعن تأثيراته السلبية المزعومة على موضوع السيادة واستقرار الدولة والمجتمع . ويستشهد بعض المسؤولين بما حدث في يوغوسلافيا والاتحاد السوفياتي السابق من انهيارات وتفكك ، وذلك في مقارنة بعيدة عن الواقع السوري لإرهاب المواطن العادي والتأثير على إرادة التغيير الذي تحول إلى مطلب وطني عام، ويعرقلون الإصلاح بشعارات وأجندة غير واقعية في ترتيب أولوياتها، مثل تقديم الإصلاح الاقتصادي الذي بطل الحديث عنه الآن، أو مقولة الإصلاح الإداري الذي لم يتمكن من الصمود طويلاً، لأن أي إصلاح لن يكون مسبقاً باحترام حق الإنسان المواطن في التحرر من القهر والوصاية ومن حقه في صنع مستقبل وطنه

رسالة أوروبا
١٤/...

رد على
ميشيل كيلو
١٠/...

ثورة أيلول
٨/...

بلاغ اللجنة
العليا للتحالف
٤/...

نحو كل
سوري
٢/...